التقاء الساكنين في الأبنية الصرفية

د.جاسم مولى محسَّر
جامعة بغداد / كلية التربية

الخلاصة :-

يقوم البحث على مجموعة من المسائل التي تعرض جوانب التحليل في الابنية الصرفية ، وبيان مدى علاقة التوافق والانسجام بين اصوات العربية، ودراسة هذه العلاقة من خلال واحدة من الخصائص المهمة في العربية ، وهي ظاهرة وجوب التخلص من التقاء الساكنين في هذه الابنية ، وهذا ما اعطى لتاريخ العربية وتطورها ما يمكن ان تعد به لغة القران اللغة العالية في الوضوح والالتزام .

ان من ابرز الظواهر التي برزت من خلال دراسة التقاء الساكنين في الابنية الصرفية هي ظاهرة الحذف ، كحذف نون التوكيد الخفيفة وما عكسته هذه الظاهرة من دوافع صوتية فكانت السبب في ذلك الحذف، كاجتماع النون كحرف صامت مع اخر صائت ، مثل الضمة او الكسرة ، مع بيان لشواهد تبيّن جواز الحذف في مواضع والامتناع عنه في مواضع اخرى .

كما برزت ايضا ظاهرتا التنوين والادغام اللتان درستا في اطار التقاء الساكنين ، اذ يتحدد حذف التنوين بثلاثة اوجه: الاول ان التنوين يحذف لالتقاء الساكنين لمشابهته حذف النون ، والثاني لمشابهته الاسماء الاعلام ، والثالث عند حذفه للضرورة .

اما ما تعلق بالادغام ، فان حصوله يؤدي الى حصول مقاطع صوتية طويلة ، وفيها يتلاشى حصول التقاء الساكنين تبعا لمن كان لايدغم كما هو الحال عند الحجازيين ، او عند غيرهم ممن كان يجيز الادغام ، اذ عرضت الى طائفة من الامثلة والالفاظ التي اشارت الى ان طريقة العربية في هذه الالفاظ ذات المقاطع الصوتية الطويلة هو ان تجيز التقاء الساكنين مع بيان للاسباب الموجبة الى ذلك .

summary

this research is based on a group of matters which deal with the aspects of analysis on the structural conjugation and the manifestation of extent of harmony and coincidence between Arabic sounds and the study of this relationship through one of the important properties in Arabic . it is the phenomenon necessitated by getting rid of the meeting of two consonants in these structures . this has given the history of Arabic language and its development what may be considered the language of al-koran the elevated language in clearness and obligation .

from the most distinctive phenomena that appeared through the study of the meeting of two consonants in the inflectional structure was the phenomenon of omitting the light stressed noon . what this phenomenon reflected from vocal motives was the reason for omission when the non as consonant letters is met with a vowel in al-dhamma and al-kasrah . with the illustration of evidences they make clear the permissibility of omission and the abstention of it in other positions. the two phenomena of tanween and diphthong also appeared and both were stndied in the framework of getting two consonants together where the omission of tanween is determined by three phases :

first :the tanween is omitted by the meeting of two consonants being similar to the omission of noon .

second :it is similarity to the proper nouns.third :when omitted by necessity .as for diphthony its occurrence leads to the meeting of long vocal syllable .in the occurrence of two voiceless sounds vanishes according to whom he is not doing the diphthong as is the case with the higazians or with others who were permitting diphthong where I presented a group of examples .

the pronunciations referred to was that the Arabic method of long vocal syllables permits the meeting of two consonant sounds with an indication to the necessary reasons for that.

المُقَدِّمة

لَعَلَّ العربية مِن أحفل اللغات وأَثراها بالدراسات اللغوية، وهذا مادَفَعَ المُتقدّمون الى العناية بها في النحوِ والصرفِ، وبلغوا من العنايةِ المُستفيضة في الدراسةِ والتحليلِ، وان هناك من الأشياء الكثيرة التي اشتملت عليها المكتبة اللغوية تحتاج الى عرضٍ علمي دقيق على الرغم ممّا بَذَلهُ المُتقدّمون وما اهتدوا إليهِ في البحثِ والاستقراء.

إنَّ غرضي من هذا العرض الموجزِ هو الوقوف على حقيقة الجانب التحليلي للأبنية الصرفية في جزئية من جزئياتها وهي التقاء الساكنين في هذهِ الأبنية، وما تَعَلَّقَ فيها من ظواهر الادغام والحذف، ومدى علاقة التوافق والانسجام بين أَصوات العربية، وهو ما يُفسّر لنا امتناع العربية من الابتداء بالساكن، وكذلك يعكس قُدرة هذهِ اللغة على إدراك حقائق العلاقات بين الأصوات، على أَننا لايمكن أَن نفهم العربية إلا بفهم قوانين التوافق بين الأبنية وعلاقاتها ، أو بين اصوات البناء نفسه.

إنَّ دراسة التقاء الساكنين في أبنية الصرف وتحليلها تقوم على العلاقات التي تتحقق بين الحركات وأهميتها ودورها، وكذلك دور لغات العرب في دراسة هذهِ العلاقات، التي تُزودنا بطائفة من الظواهر المُتعلّقة باللغة ممّا يؤدي الى كشف سعة العربية وقُدرَتِها على النمو والتطور.

إنَّ من خصائص العربية وجوب التخلّص من التقاء الساكنين، وهذا ما أَعطى لتأريخ العربية وتطورها ما يمكُن أَنْ تُعَدَّ بهِ لغة القرآن اللغة العالية في الوضوح والالتزام، ولعلّنا نُدرِكُ إدراكاً واعياً ما اتصل بهذهِ اللغة الشريفة من آثار سواءٌ أكان ذلك مُرتبطاً بالأصوات أم الأبنية أم العلاقات النحوية في التركيب يُؤكّد جوهر العربية وثقلها وكيانها المتطوّر من بين سائر اللغات الأُخرى، وبذلك يُمكِنُ لنا أَنْ نَفْهَمَ ذلك الجوهر والأسلوب، ولاسيَّما إذا كان ذلك الفهم مُنسجماً مع الحدث القرآني ولغة التنزيل.

من المعروف أَنَّ الكلمات العربية تقوم على نوعين من الأصوات: **الأول** ما يُعرف بالأصوات الصامتة، وهي الاصوات التي تتكوَّن منها بُنية الكلمة، **والآخر** الأصوات الصائتة، وهي الحركات التي تُكمل المعنى للكلمة، ويجب أن يحصل بينهما التوافق والانسجام، فلا يُمكن أن نَرَى صوتاً إلا وتَبَعتهُ صائت، أو أن يأتي الصائت ويتبعهُ صائت آخر، وهذا ما يُفسّر لنا امتناع العربية من الابتداء بالساكن، وهذا الامتناع يمكن أَن نَتَلَمَّسَهُ في الاصوات التي تُحذف كما هو الحال عند حذف نون التوكيد.

وقد أجازَ الصرفيون التقاء الساكنين في نوعٍ من الاصوات ،وهي اصوات المد (الألف، الواو، الياء)، إذ اشترطوا في ذلك أن يكون الصوت الأول من الصوتين الساكنين أحَد حروف المد، واشترطوا أن يكون الصوت الثاني من الصوتين الساكنين مُدغماً من مثلِ: دابَّة، وعللوا جواز التقاء الساكنين (حرف المد الأول، والباء الأولى وهي ساكنة) تعليلاً صوتياً ذلك أَنَّ اللسان يمكن أن يرتفِعَ عنهما رفعةً واحدةً من غير أن يكون هناك كُلْفة أو ثِقل يُزادُ على ذلك أَنَّ الحرف المُدغم فيهِ من الحرفين المُدغمين هو في الأصل مُحَرَّك، فيصير الثاني من الساكنين وهو الباء في كلمة (دابَّة) كالساكن فيهِ فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص[1].

إنَّ ارتفاع اللسان يُؤدي الى استطالة الصوت، ولايمكن أن تتحقق هذهِ الاستطالة إلا مع حروف المد، وكأَنَ المُتكلم حينما أَرادَ مَدّ الصوت تلاشى في ذلك الساكن الأول كما تلاشى الساكن الثاني نتيجة الادغام وهو بذلك لايستشعر بوجود التقاء للساكنين وقد حُمِلَ على ذلك قولهِ تعالى: ((فاستقيما ولاتتبعَانِّ)) {يونس 89}.

وتُحذف بعض الحروف ويكون حذفها لأجل التقاء الساكنين، ومن هذهِ الحروف:

1. نون التوكيد الخفيفة:

حرفٌ يبيّن تَأكيد الطلب، قالَ الخليل: (فإذا جئتَ بالخفيفة فَأَنتَ مُؤَكِّد، وإذا جئت بالثقيلة فَأَنتَ أَشدُّ توكيداً)[2]، وهي صوت ساكنٌ تحذف إذا وليها صوت ساكن آخر، وإنَّ أهم مايُميّزها أَنَّها لاتقبل الحركة مما يجعلها قابلة للحذف؛ لأنَّ في قبولها الحركة هو إخراجٌ عن وضعها التي وضعت فيهِ وهو السكون، وقد أشارَ ابن الناظم المتوفى سنة 686هـ إلى أَنَّ النون الخفيفة لَمّا لم تَكُن صالحة للحركة عوملت معاملة حرف اللين، فحذفت لإلتقاء الساكنين مشبّهاً بذلك إياها بقولنا: يرمِيِ الرجل، ويغزُو الغلام، فالياء والواو صوتان من اصوات المَدِّ واللين حُذِفا لفظاً لا خطاً[3].

ومما وردَ في كلامِ العرب من ذلك الحذف قول الشاعر:

لاتُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تركَعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهُ[4]

فالأَصل في ذلك: لاتُهينَنْ، وإلاّ لَوَجَبَ أَن يُقالَ: لاتُهِنْ، فحذفت النون لالتقاء الساكنين ولم تحرَّك[5]0

إنَّ الدافعَ إلى هذا الحذف هو الهرب من اجتماع صوتين صامتين غير مُتحركين، وإذا اجتمعت النون بوصفه صوتا صامتا مع صائت ثقيل كالضمة أو الكَسرة، وهُما صائتان والنون خفيفة وأُعيدَ الحرف الذي يوافق كِلا الحَركَتين، وهُما الواو والياء إذا وَقَفَ عليهما، فيُقال[6]:

اضرِبُنْ ياقوم ، اضرِبِنْ ياقوم

فالباء في المثال الأول مضمومة، وفي المثال الثاني مكسورة، فعندَ حذف النون يُعاد الصوت الذي يوافق الضمة وهو الواو، والذي يوافق الكسرة وهو الياء، وحينئذٍ يُقال:

اضرِبوا القوم ، اضربي القوم

ومن المعروف أَنَّ الأصل في اضربوا: اضربون، وفي اضربي: اضربين، ولكن بسبب اجتماع ساكنين حُذِفت النون ثُمَّ أُعيدَ الحرفان الواو والياء إلى موضعهما عند الوقف، وهذا جائز عندَ النحويين.

أَمَّا إذا كان الصوت قبلَ النون مفتوحاً فإنَّ حذف النون يُعدُّ من باب الضرورات مُستشهدين بما جاءَ من قول الشاعر:

إضرِبْ عَنْكَ الهموم طارقها ضَرْبَكَ بالسيف قونَس الفرسِ[7]

وقد حذفت النون تخفيفا ولاسيما اذا كان الحذف مما لايخل بالمعنى وكان هناك دليل على الحذف كما هو الحال في الفتحة التي قبل النون المحذوفة وان ما يدل على صحة ذلك ومما يَدُلَّ على صحة ذلكَ ما انشده الجاحظ:

خلافاً لقولي من فَيَالة رأيه كما قيل قبل اليوم خالفَ تُذكرا

والأصل: خَلَفَنْ[8].

إنَّ حذف النون في الشواهد السابقة جاءَ لِيُشير إلى أنَّهُ لايجوز ذلكَ في سعة الكلام، لأنَّهُ مُخالف للقاعدة، فالأصل ان نون التوكيد الخفيفة تُحذف إذا وليها ساكين، أَمَّا إذا وليها مُتحرك فانَّ حذفها يُعَدُّ شاذاً، والذي أراهُ إنَّ ما سَوَّغ للشاعرين في البيتين السابقين أن يتجاوزا

المألوف الشائع من إثبات النون وعدم حذفها إنَّ ذل جائز ومعروف في كلام العرب، وفي لغة من لغاتها طلباً للخِفَّة عند الوقف عليها، ولاسيّما أَنَّ الحركة التي سبقت النون هي الفتحة، هي اخف الحركات ، ولهذا وجدنا نظائر في كلام العرب، من ذلك قول الشاعر:

فإني قَدْ رأيتُ بِدارِ قومي نوائب كنتُ في لَخْمٍ أَخافَهْ

يُريد (أَخَافَهَا) فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الفاء، وهي لغة لَخَم[9]. نخلص في ذلك إلى أَنَّ التجانس بين نون التوكيد الخفيفة وبين حروف المد أَدَّى ذلك الى أن تكون إزاء حرفين مُتشابهين في العِلَّة، ويترتب على هذا بناء الأصل بين الأُصول الصرفية وهو (الاشتراك في العِلَّة يوجب الاشتراك في الحكم)[10]، فحكم النون الساقطة لالتقاء الساكنين كحكم حروف المد المحذوفة لفظاً لا خطاً.

2. التنوين:

التنوين: وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخِر لغير توكيد[11]، ويُحذف التنوين بسبب التقاء الساكنين قياساً على أنهُ من صفات الأسماء وخصائصها فهو ملازم للأسماء المتمكنة التي يمتنع فيها التعريف والاضافة، وانهُ يجب فيهِ الحذف إذا التقى مع ساكن آخر، ويُستثنى ذلك في (ابن) و (ابنة) إذا كانا نعتين لعلم وكانا مُضافين إلى علمٍ آخر[12]، وإن كان الأجود في ذلك ترك التنوين على ماهو المشهور من مذاهب النحاة.

وقد رُعيَ في خصائص اللغة المُحافظة على التنوين، وعدم حذفهِ لأَنَّهُ من خصائص الأسماء، فالأسماء المفتوحة في حالة التنوين وكان الاسم منها من الأسماء النكرة حُذِفت ياؤه دون التنوين لالتقاء الساكنين، إذ نجد أنَّ غازٍ وأصله غازِو قُلِبَت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ماقبلها، فصارت: غازِيُ، ثمَ حُذِفت الياء وبقي التنوين، فصار البناء: غازٍ، وكذلك عُمِلَ ما عُمِلَ في راضٍ.

ويتحدد حذف التنوين لالتقاء الساكنين بثلاثة أوجهٍ: **أولهما** أنَّ التنوين يُحذف لالتقاء الساكنين لمُشابهتهِ حذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولنا: اضرب الرجل، والأصل: اضربن الرجل، **وثانيهما** لمُشابهتهِ الأسماء الأعلام إذا وصفت بـ(ابن)، كقولنا: خالد بن الوليد **وثالثهما** مايكون فيهِ حذف التنوين للضرورة، ومنهُ قول أبي الأسود الدؤلي:

فَأَلفَيتَهُ غيرَ مُسْتَعتِبٍ ولاذاكرِ اللهَ إلاّ قليلا[13]

وقد يكون استثقال الحركة سبباً في إبقاء التنوين وعدم حذفهِ كما جرى ذلك في الأسماء المنقوصة النكرة، فإذا اجتمعت الكسرة مع الياء والتنوين في راضٍ وأمثالها التقى ساكنان فحذفوا الياء وأبقوا التنوين؛ لأنَّ الأصل في ذلك: راضِيٌ، فقد استثقلوا حركة الضمة على الياء، فحذفوا الضمة لتبقى الياء مُجردة من الحركة وتصبح ساكنة ليلتقي مع التنوين، إذ يكون حذف حرف العِلَّة أولى من حذف الحرف الصحيح الذي يمثلهُ التنوين، يُزاد على ذلك أنَّ التنوين يمثل الحالة الأعرابية للاسم، فإذا ما ذهب التنوين عادت الياء إلى ما كانت عليهِ، ويظهر ذلك في قولنا: الراضِي.

وقد لايقتصر الحذف على النون حذفاً قياسياً كما مَرَّ في حذف نون التوكيد الخفيفة، بل يحصل أحياناً الحذف في النون من باب الشذوذ من دون التقاء للساكنين، ومن أمثلة ما حصل حذف من باب الشذوذ هو حذف النون في كلمة (لدن) فالنون ساكنة وقد سقطت ولم يكُن قد أَتى بعدها ساكن، وكذلك لم تكُن هناك عِلَّة موجبة للحذف، قالَ الشاعر:

يُسْتَوعِبُ البَوْعَينِ من جَريرهِ مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى منحورهِ

وكلمة (لدن) ظرفٌ أسقطت العرب نونه، ليُشابه من يكون على حرفين كَـ(قد)، هذا هو مذهب سيبويه[14]. ومما يدل على أنَّ الحذف من غير عِلَّة موجبة، أي من دون عِلَّة التقاء الساكنين أنَّ الحرف الثاني في كلمة (لدن) بقي مضموماً، وأغلب الظن أنَّ هذا الحذف الذي حَصَلَ في هذهِ الكلمة إنّما جاءَ للتخفيف.

تحريك الساكن الأول:

يُحَرَّك الحرف الساكن الأول في كلمة واحدة أو في كلمتين مُنفصلتين على ألاَّ يكونَ من حروف المد، ولَعَلَّ التقاء الساكنين أوضح مايكون في الأبنية الثُلاثية التي لازيادة فيها، وكما هو معلوم أَنَ الأسماء التي لازيادة فيها تكون على ثلاثة أُصول: أَصلٌ ثلاثي، وأَصلٌ رُباعي، وأَصلٌ خُماسي، والأُصول الثلاثية قائمة على ثلاثة أوزان رئيسة هي: فَعْل، وفُعْل، وفِعْل، ويحصل التقاء الساكنين في الحرفين الثاني والثالث من هذهِ الأوزان عند الوقوف عليها، أو إذا أُستُعملَت هذهِ الكلمات مُنفردة أي

دونَ إستعمالها في جُمل، وإذا نظرنا إلى هذهِ الأوزان وجدنا الحرف الثاني (عين الكلمة) ساكناً، والحرف الثالث (لام الكلمة) ساكناً هو الآخر إذا تَمَّ الوقوف عليهِ، أو أُستُعملَت كلمات من دون جُمَل، وإنَّ حصول هذهِ الصعوبة جعل العربي ينطلق إلى تحريك الحرف الثاني (عين الكلمة) منعاً لالتقاء الساكنين فحركها بِحركة مُناسبة لحركة الحرف الذي قبلها وهو (فاء الكلمة).

وقد يحصل التحريك في لام الكلمة إذا كانت عينها ساكنة، قال سِيبويه: (ومن ذلك قولهم: انطَلْقَ بفتح القاف لئلا يلتقي ساكنان، كما فعلوا ذلك بـ(أينَ) وأشباهها، حدثنا بذلك الخليل عن العرب، وأنشدنا بيتاً وهو لرجل من أَزْدِ السَّراةِ:

عجِبتُ لمولودٍ وليس لهُ أَبٌ وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أَبوان

وسمعناهُ من العرب كما أَنشدهُ الخليل، ففتحوا الدال كي لايلتقي ساكنان وحيث أَسكنوا موضع العين حركوا الدال)[15].

إنَّ الدافعَ وراء هذا التحوّل في نقل الحركة أو إسكانها هو التجنّب من التقاء الساكنين، فبعد أَن استوفت العربية نضجها، وأَصبحَ هناك توافق بين أصواتها مالت إلى الابتعاد عن كَلِّ مايحصل فيهِ ثقل في النطق وهذا ما يُفَسِّر لنا عدم ابتداء العرب بالساكن، وكذلك ميل كثير من لغات ولهجات العرب الى الاحتفاظ بالخصائص الصوتية المتمثلة في نقل الحركات تجنباً للساكنين، قال سِيبويه: (وزعم أبو الخطاب أَنَّ ناساً من العرب يقولون: ادْعِهْ من دَعَوتُ فيكسرون العين كأنها لَمّا كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذا كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأَنَّهُ لايلتقي ساكنان كما قالوا: رُدِّ يافتى، وهذه لغة رديئة، وإنّما هي غلط كما قال زهير:

بَدَا لِيَ أَنّي لستُ مُدرِكَ مامضى ولاسابقٍ شيئاً إذا كان جائيا))[16]

ومهما يكُن إذا كانت اللغة رديئة او غير ذلك فهي لغة كان يتحدث بها من القبائل ولكنها على الرغم من رداءتها إلا أننا نجد أنها توميء إلى تجنب التقاء الساكنين.

تحريك الساكن الثاني:

إنَّ هناك مجموعة من الظواهر الصوتية التي لها ارتباط مباشر بما يُعَّبر عنهُ بالتقاء الساكنين، وهذا الارتباط يعتمد على المقطع الصوتي الذي يُعرض لِبُنية الكلمة إذْ تتسم هذهِ المقاطع الصوتية بالطول وهي بدورها تُخرِج بُنية الكلمة عن النمط المُعتاد من حيث التوافق في المقاطع والذي إن تحقَّق حصلَ التقاء للساكنين، ولَعَلَّ أوضح ظاهرة يمكن أن نتلمسها هي الادغام.

الإدغام:

يؤدي حصول الإدغام إلى حصول مقاطع صوتية طويلة، وفيها يتلاشى حصول التقاء الساكنين، إذ أَنَّ من العرب مَنْ كان يُجيز الجمع بين الأصوات المُتشابهة فيلجأ إلى الادغام، ومنهم مَنْ كان لايُجيز ذلك، فالجازيون لايدغمون[17] في المضاعف الساكن لأنهُ في حالة الجزم أو الوقوف عليهِ وهو القياس، نحو: (اردُدْ، ولم يَرْدُدْ)، وإنَّ شرط الادغام عندهم أن يكون الحرف الثاني من الحرفين المُتماثلين مُحرَّكاً، وان الحرف الثاني في (أُرْدُدْ، ولَم يردُدْ) ساكن وليس مُحرَّكاً، وما أَظُنُّ أَن يكون هذا السكون في الحرف الثاني سكوناً أصلياً، بل هو سكون عارض حصلَ بسبب الجزم أو الوقف، ويمكن زواله بزوال عارضه، فإذا قُلنا: اردد القوم زالَ الساكن من الحرف الثاني وأصبحَ مُتحرِّكاً، فالسكون عارض لايُعتدُّ بهِ، فَلمّا كان الثاني مُتحركاً وهم قاموا وسكَّنوا الأول أَدغموا منعاً للساكنين، وكذلك لتَخفيفَ الكلمة بالادغام، وهو الذي عليهِ بنو تميم وأكثر العرب، وهذا مايُفسّر لنا حصول مقطع صوتي طويل بسبب الادغام أَبْعَدَ بُنية الكلمة من التقاء الساكنين من الناحية اللفظية إلاّ أَنهُ في حقيقة الأمر نجد أنَّ هناك جوازاً في التقاء الساكنين، وأغلب مايحصل ذلكَ في الكلمات التي أول الساكنين فيها حرف من حروف المد، ولَعَلَّ السبب الذي أَدّى إلى جواز التقاء الساكنين في هذا النوع من الكلمات هو أَنَّ المد الحاصل فيها مَدُّ أصلي وليس عارضاً فهم لم يُجَوّزوا الادغام في (يغزو واقد)، وأجازوا الادغام في (دابَّة)، فالواو مَدُّ عارض يمكن زواله بزوال السبب، والألف مَدُّ مطرد، وكأَنَّ المد الذي في حرف المد قائم مقام الحركة[18]، وقد وردَ من ذلكَ قوله تعالى: ((ولايُضارَّ كاتبٌ)) {البقرة 282}، إنَّ هذا المقطع الصوتي الطويل في كلمة (يُضارَّ)، المُكوَّن من حرف المد مع الراء المُدغمة أو المقطع الناشيء في أسماء الفاعلين من نحو: (مادَّ) يجعل من هذهِ الكلمات ومن أمثلتها وجوب ادغام الحرفين المُتماثلين وذلكَ لعدم وجود المانع من التقاء الساكنين، فحرف المد قائم مقام حركة الفتحة، وهذهِ الحركة هي التي منعت من التقاء الساكنين مع الحرف الساكن الأول الذي يلي حرف المد.

وقد أَجاز العرب الادغام وعدمه في الفعل على وزن (فَعِلْ) مكسور العين ممّا كان الحرفان العين والياء، مَثل: حَيِيَ، وهي اللغة الأقل شيوعاً، أما اللغة الشائعة فعلى الادغام، فقالوا: حَيَّ، وعندَ الاسناد إلى ضمير الجمع، يُقال: حَيُّوا، ولكنهم خففوا، فقالوا: حَيُوا، والأصل في ذلك: حَيْيُوا، بعدَ أن نُقِلَّت الضمة على الياء، وهي لام الفعل إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان فحذفوا الياء الثانية وهي لام الفعل، فصار الفعل: حَيُوا. إنَّ انتقال الحركة من موضعٍ إلى آخر أَدّى إلى التقاء الساكنين، وقد عَلَّلَ سيبويه [19] ذلك بأنهم إنما حذفوا اللام من المُعتل قياساً على غيرهِ من الأفعال من مثلِ: اخشُو، وخُشُوا، ومنهُ قول الشاعر:

وكُنَّا حَسِبناهم فوارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بعد ما ماتوا من الدهرِ أعصرا

وقد يكون المانع هو التقاء الساكنين نفسه، إذ مِن المعلوم أَنَّ البناء في الأفعال والأسماء أصله أن يكون على السكون؛ لأَنَّهُ أَخف الحركات ولكن قد يحصل تَحَوّل في هذهِ الحركة وهي حركة السكون إذا كان المانع في ذلك التقاء الساكنين، فيكون اللجوء في ذلك إلى الفتح أو الكسر أو الضم، فقد تكون الحركة فتحة مثل: (أَينَ)، وقد تكون كسرة، مثل: (أمسِ)، وقد تكون ضمة، مثل: (حيثُ)[20].

إنَّ من الصيغ المُدغمة التي وردت في أبنية كلام العرب صيغة (فَعالَّة) وقد جاءَ ورودها قليلاً، وأغلب الظن أنَّ هذا المقطع الطويل جاءَ ليؤدي معنى المُبالغة والكثرة، قال ابن درستويه في شرحهِ الفصيح ثعلب: (يُقال زَعارّة وحمارّة القيض: شدته، فهذا المثال لم يجيء في كلام العرب إلاّ قليلاً في كلمات يسيرة منها: الزعارّة وهي شدة الخلق وسوء فيه وشراسة، وهي مبنية من الزعر، والألف وتضعيف الراء وعلامة التأنيث زوائد فيها لَمّا دخلها من معنى المبالغة، والأصل في معنى هذا المثال التخفيف على (فَعَالَة)، وهي مصدر (فَعُلَ-يَفعُل) بضَّم عين الماضي والمُستقبل ولكنَّ الفُصحاء من العرب شددوا لام الفعل منها للزيادة في معنى المبالغة ولم يكثر ذلك في كلامِهم، ولاجاءَ في الباب كله، وإنمّا خَصَّوا هذهِ الكلمات دونَ غيرها، فالتخفيف فيها جائز على أصل الباب وقياسه)[21].

إنَّ طريقة العربية في هذهِ الألفاظ ذات المقاطع الصوتية الطويلة أَن تُجيز التقاء الساكنين بعدَ أن جمعت بين حرف المد والحرفين المُتماثلين المُدغمين بعده، لِتَتَحقق دلالة المُبالغة والكثرة، فلو أردنا تخفيفها أو فَك التشديد عنهما لَمّا تحقق ذلك الغرض، وهذا يعكس قدرة العربية على النضج والتطور، وإنَّ ما تناوله اللغويون الأقدمون يُشير إلى ذلك النضج والتطور في دلالات الأبنية إذا ما تمت مُقارنة ذلك في ألفاظ ومُفردات في لُغات أُخرى، وهو مايعطي انطباعاً عن مُطاوعة الأبنية في كلام العرب، وتوظيف هذهِ الأبنية في صنع دلالات مُختلفة.

الاختلاف في تحريك الساكن الأول:

تختلف حركة الحرف الساكن الأول تبعاً للحرف الذي يليهِ، فقد تكون حركة الحرف الأول واجبة الفتح إذا اتصلت بلام التعريف، فالنون في كلمة (مِنْ) إذا وليها لام التعريف أوجبوا فتحها، والمشهور فتح النون في قولِنا: مِنَ الرجل، أمَّا إذا وليها ساكن وهو غير اللام، أي غير لام التعريف، فالمشهور في ذلك هو كسر النون، نحو: مِنِ ابنك[22].

إنَّ الذي دعاهم إلى وجوب فتح النون في المثال الأول وكسرها في المثال الثاني هو كثرة مجيء النون مع لام التعريف وقلة مجيئها مع غير اللام، فأوجبوا الفتح مع كثرتهِ والكسر مع قلتهِ، وهذا ما يُفسِّر لنا انهم قد يُخرِجون عن الأصل بسبب الكثْرَة.

إنَّ الأصل في المثالين وجوب كسر النون منعاً لالتقاء الساكنين، ولكنهم خرجوا في المثال الأول إلى الفتح تجاوزاً للأصل وهو الكسر؛ بسبب كثرة مجيء النون مع لام التعرف، وإنَّ ممّا يُعزز وجوب كسر نون (من) مع لام التعريف أنهم شبهوها بـ(إنْ) في كسرها مع لام التعريف، وقد وردَ ذلك في التنزيل العزيز، قال تعالى: ((إن الحكمُ إلا لله)) {الانعام 57، ويوسف 40، 67}، فكسروا النون وجوباً منعاً لالتقاء الساكنين كما هو الحال في الفعل المجزوم عندما كسروا الأول منهُ في قولنا: اضربِ الرجل، وقد عرض سِيبويه بعض لغات العرب في حركة الحرف الساكن، قال: (فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة رددته إلى أصلهِ؛ لأنَّ أصله أن يكون مسكناً في لغة الحجاز كما أنَّ نظائره من غير المُضاعف على ذلك جرى، ومثل ذلك (مُدْ) و (ذهبتُم) فيمن أَسكنَ، تقول: مُدُّ اليوم، وذهبتُمُ اليوم؛ لأنَّكَ لم تبنِ الميم على أن أصله السكون ولكنه حذف كَياء (قاضٍ) ونحوها، ومنهم مَنْ يفتح إذا التقى ساكنان على كُلِ حالٍ إلاّ في الألف واللام والألف الخفيفة، فزعم الخليل أنهم شبهوه بـ(أينَ) و (كيفَ) و (سوفَ)، وأشباه ذلك، وفعلوا بهِ إذا جاؤوا بالألف واللام والألف الخفيفة مافعل الأولون، وهم بنو أسد وغيرهم من بني تميم)[23].

نخلص من ذلك إلى أنَّ أصل التقاء الساكنين قائم على تحريك الحرف الأول بالحركة التي سوغت للعرب اللجوء إليها، ويبدو أنَّ ذلك جاز عندهم بل معروف في لغة من لُغاتِهم، سواء أكانت الكلمة مُستعملة في جملة أم موقوفاً على الحرف الأخير فيها، ولعلنا نُدرِك أن العربية لم تحتمل في بعض لُغاتِها تلك الصعوبة التي تكوَّنت من التقاء حرفين ساكنين، ومن ثم شرعت في تحريك الحرف الأول بحركة مُناسبة لذلك، مُراعين في ذلك حركة الحرف من الناحية الصوتية ولاسيمّا إذا كان الحرف مُدغماً، فالأصل والقياس يقتضي أن يُكسَّر الحرف المُدغم إذا اتصل بحرف ساكن بعده وإنَّ هذا القياس عندهم مبني على الأكثر المسموع، ولكننا نجد في بعض لُغاتِهم أنهم يفتحون الحرف المُدغم كما أشارَ إلى ذلك يونس[24]، إذ سمع من العرب مَنْ يقول بفتح الضاد، وأنشد لجرير في هجاء الراعي النُمَيري:

فَغُضَّ الطرفَ إنّكَ من نُمير فلا كعباً بلغت ولا كلابا[25]

ومن المُؤَكَّد أنَّ فتح الضاد لم يكُن فيهِ تجاوز للقاعدة العامة في الادغام إذ أنَّ ذلك جائز ومعروف في لغات العرب طالما أنَّ التحريك الحاصل سواء أكان ذلك بالفتح أو الكسر يؤدي إلى الهروب من التقاء الساكنين.

الحذف:

من الأحرف التي أجازوا حذفها ثلاثة هي: الألف المفتوح ماقبلها، والياء المكسور ماقبلها، والواو المضموم ماقبلها، وهي تمثّل الساكن الأول، فأجازوا حذفها لالتقاء الساكنين[26]. فتُحذف الألف في حال الوصل، نحو: رَمَى الرجل، وقد عَلَّلَ سِيبويه سبب الحذف قال: (وإنهم لم يُحركوها؛ لأنها إذ حُرِّكَت صارت ياءً أو واواً فكرهوا أن تصير الى مايستثقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً)[27].

وقد حذفت الياء التي قبلها كسرة، نحو: يرمِي الرجل، وحذفوا الواو التي قبلها ضمة، نحو: يغزو القوم، وإنما أتى هذا الحذف للساكن الذي وقع بعده ساكن؛ لئلا يلتقي ساكنان. وقد نجد أنهم استثنوا من ذلك الواو المضمومة نفسها، فالواو إذا تحركت بالضم امتنعوا من حذفها شرط أن تكون الواو علامة اضمار وأن يكون ماقبلها مفتوحاً، قال تعالى: ((ولاتَنسَوُا الفضل بينكم)) {البقرة 237}، وقد عَلَّلَ الخليل ذلك بقولهِ: (إنهم جعلوا حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو: واو لو، و أو)[28].

ومن مظاهر الحذف في الأفعال وقد حصل في ذلك التقاء للساكنين أفعال الأمر المهموزة الوسط، بعد أن تُخفَّف الهمزة بإبدالها ألفاً، فقد تبدل الهمزة ألفاً إذا انفتح ماقبلها، فالفعل (سَأَلَ) مُضارعه (يسأل) وأمره (اسأل)، فتُخفَّف الهمزة بالألف يؤدي إلى التقاء حرفين ساكنين بعد نقل حركة الهمزة إلى السين ممّا يؤدي إلى استغناء الفعل عن همزة الوصل فيصير البناء (سَلْ)، وإن كان التخفيف بالحذف ليس قياساً مُستمراً وإنما هو استحسان، وهل هو على حَدِّ تعبير سِيبويه ليس ذا مقياس متلئِبٍ نحو ماذكرنا وإنمّا يُحفظ عن العرب كما يُحفظ الشيء الذي تُبْدَل التاء من واوهِ، نحو: اتلجت فلا يُجعل قياساً في كُلِ شيء)[29].

وإذا دققنا النظر في حركة السين وهي (الفتحة) وجدنا أنها حركة عارضة وليست أصلية؛ لأنها منقولة عن الهمزة قبل تخفيفها، ولهذا فانَّ كثرة الاستعمال أدّى إلى حذف همزة الوصل وبقي الفعل على حرفين، فقالوا (سَلْ)، ولم يقولوا: (إسَلْ)، كما قالوا في أفعال شبيهة بالفعل (سَلْ)، من مثل: (تَجْأَر)، و (تَرْأَف)، فالأمر منهما: (اجأر) و (ارأف)، فقالوا في التخفيف: (اَجَرْ)، و (ارَفْ)؛ لأنهما أقل استعمالاً من الفعل (سَلْ)، فَأَبقَوا همزة الوصل فيهما، وحذفوها في (سَلْ).

ويجري الخذف لالتقاء الساكنين في الأفعال التي وقعَ عليها الجازم، فالجزم كما صفُهُ سِيبويه هو موضع حذف، ولاسيما في الأفعال المُعتلّة، فالفعل (لم أَبَلْ) هو من باليت، وهو موضع حذف؛ لأنهُ في حالة الجزم (ولكنهم لما أَسكنوا اللامحذفوا الألف؛ لأنهُ لايلتقي ساكنان، وإنما فعلوا ذلك في الجزم، لأنهُ موضع حذف، فلمّا حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كَنون (يكن) حينَ أُسكِّنَت، فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون من (يكن)، وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كَثُرا في كلامهم إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات)[30].

إنَّ التداخل في لغات العرب ولهجاتهم قد يؤدي إلى نشوء أَبنية اقتصر السماع فيها على مجموعة من القبائل أو لنقل لهجة من اللهجات، إذ نجد أَنَّ التقاء الساكنين في البناء الذي نشأ نتيجة لهذهِ اللهجة أو غيرها مما أدى إلى أن يبرز بشكل جلي قد لايحصل هذا الالتقاء لو لم تكُن هذهِ اللهجة أو اللغة قد تكلَّم بها هؤلاء الناس، فإذا أُريد البناء للمفعول من الفعل (غَزَا)، وهو فعل معتل الأخر فعلى القياس والأصل، يُقال: (غُزِوَ) على بناء (فُعِلَ)، ثُمَ تنقلب الواو ياءً لتطرفها وانكسار ماقبلها فيكون البناء على (غُزِيَ)، ولكن طيء يقبلون كسرة الزاي فتحة فيصير البناء (غُزَيَ) ثم تنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها فيصير البناء: (غُزَا)[31].

تصحيح العين منعاً لالتقاء الساكنين:

جاءت بعض صيغ الأبنية غير مُعَلَّة العين، فَأوجبوا تصحيح عينها؛ وذلك منعاً لالتقاء الساكنين، ويمكن أن نُقَسّم هذهِ الأبنية على ثلاثة أضرب بناءً على ما صَحَّ لسكون ماقبله، أو لسكون مابعده، أو لسكون ماقبله وما بعده، ولَعَلَّ المُتقدمين من النحويين والصرفيين أدركوا أَن استقراءهم للأبنية بصورة دقيقة جعلهم يضعون أوزان الثلاثي مُراعين في ذلك عين هذهِ الأوزان فالعين لاتكون إلاّ مُتحركة البتة منعاً لالتقاء الساكنين إذا ما اتصل الفعل بأحد الضمائر المُتحركة، مثل: تاء الفاعل، أو نون النسوة، نحو: ضربْتُ، وضَرَبْنَ، فلو سُكِّنَت اعين لالتقى ساكنان، وهذا مُحال عندهم، ويجعلون الساكن مُتحركاً بعد أن كان ساكناً في أصلهِ، ويظهر ذلك جلياً في الأفعال المُسندة إلى تاء التأنيث الساكنة، نحو: ضَرَبَتْ، ولكن عندَ الاسناد إلى ألف الأثنين يصير: ضَرَبَتا فحرَّكوا التاء بعد أن كانت ساكنة منعاً لالتقاء الساكنين.

1. **سكون ماقبلَ العين:**
ويجري ذلك في الأبنية الآتية:
   أ. فُعَّل، نحو: صُوَّم
   ب. أفعلاء، نحو أهوناء
   ج. تفاعل، نحو تعاون

2. **سكون مابعد العين:**
ويجري ذلك في الأبنية الآتية:
   أ. فُعُول، نحو: شيوخ
   ب. فَعُول، نحو: قَوول
   ج. فَعَال، نحو: جَوَاب
   د. فعيل، نحو طويل
   ه. فِعَال، نحو: خِوَان
   و. فُعَال، نحو: طُوَال
   ز. مِفْعَال، نحو: مِشْوَار
   ح. التفاعل، نحو: التَجَوال

3. **سكون ماقبل العين ومابعدها:**
ويجري ذلك في الأبنية الآتية:
   أ. فُعّال، نحو: صُوَّال
   ب. فَعّال، نحو: صَوَّام
   ج. أفعال، نحو: أميال
   د. فاعول، نحو: طاووس

فقد صَحَّت عين هذهِ الأبنية جميعاً ولم تُعَل وهي مُحَرَّكة غير ساكنة، فلو أسكنت هذهِ الحروف لالتقى ساكنان فوجبَ الحذف[32]، وهذا مادعاهم إلى أن يحركوا العين منعاً للساكنين.

وقد نكون بإزاء حالٍ يجب فيهِ التصحيح وعدم الاعلال، إذ أنّهُ لابُدَّ من التصحيح حفاظاً على البناء نفسه وعدم زوالهِ، يُزاد على ذلك منعاً لالتقاء الساكنين ويمكن أن نتلمس هذا الأمر في البناءين (تفاعل) و (افتعل)، فهم صَحَّحوا البناء (تجاوروا)، فالوا فيهِ مُتحركاً، وقبلها ساكن، وإن إعلالها يؤدي إلى أن تنقلب ألفاً، ومن ثم حذف أحد الألفين لالتقاء الساكنين فيكون البناء على (تجاروا)، وبعدها يزول بناء (تفاعلوا)، ويجري هذا الأمر على ماكان بمعنى (تجاور)، نحو: (اجتور)، فلم تُعَل الواو على الرغم من تحركها وانفتاح ماقبلها[33]

إنَّ تحقق إزالة كلفة النطق بالساكن عن طريق حركة الكسرة دون غيرها من الحركات سواء أكان ذلك الساكن في أول الكلمة أم في آخرها يعكس قرب النفس إلى أن تَألَف هذهِ الحركة وهو مايُفسِّر لنا كسر همزة الوصل والاتيان بها في أفعال الأمر، نحو: (اِضرب)، ويمكن أن نُبيّن أن امكانية التقاء الساكنين في الحرفين الساكنين تكون في كلمة واحدة أو في كلمتين مُنفصلتين، فالحرفان الساكنان إذا اجتمعا في كلمة واحدة، يكون الأول منهما إمّا حرف صحيح أو حرف مُعتل، فإذا كان حرفاً صحيحاً، فانّهُ لايمكن التقاؤهما، فاجتماع الكاف الساكنة والراء الموقوفة عليها في كلمة (بكْر)، لايجوز بأي حالٍ من الأحوال أن يلتقيا إلاّ بالاتيان بكسرة مُختلفة خفيفة غير مُشبعة لايمكن أن يدركها السامع ولعلنا نتوهم أول الأمر أنَّ الساكنين التقيا وإنمّا اختاروا الاتيان بالكسر؛ لأنَّ النفسَ تَألَف ذلك وهو من طبيعتها دون سائر الحركات الأخرى[34].

أمّا إذا كان الأول منهما حرفاً من حروف العِلَّة فانّهُ بالإمكان أن يلتقيا إذ يصطحب ذلك ثقل بسيطا نحو:قَوْل،وبَيْع 0إنَّ امكانية التقاء الساكنين مع حروف العِلَّة سببها (أنَّ هذهِ الحروف هي الروابط بين حروف هذهِ الكلمة بعضها ببعض وذلك انّك تأخذ أبعاضها أعني الحركات فتنظم بها بين الحروف ولولاها لم تتسق فإذا كانت أبعاضها هي الروابط وكانت احداها وهي ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكنت صوتها منها حتى تصير ذات أجزاء فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي بعدها ولذلك وجبَّ المد التام في أول مثل هذين الساكنين)[35].

وقد اشترطَ الصرفيون[36] زيادة على المد شرطين آخرين في الساكن الثاني هما:

1- أن يكون مُدغماً بمعنى أن يكون المُدغم والمُدغم معهُ من كلمة حرف المد وهذا الشرط إنمّا وضعوه احترازاً ممّا يحصل من قولهم: خافا الله، وخافوا الله، وخافي الله، فحرف المد الساكن ليس في كلمة واحدة، وبذلك يؤدي التقاؤهما –وإن حصل فيهِ صعوبة وكُلْفَة- إلى حذف حرف المد لالتقاء الساكنين.

2- ويشترط أيضاً في الساكن الثاني أن يكون موقوفاً عليهِ بالسكون على أساس أن يكون الوقف لغرض الاستراحة، وجوَّزوا التقاء الساكنين في الوقف وقد أطلقوا على ذلك (الاغتفار في الوقف)[37] سواء أكان ذلك ممّا أوله حرف صحيح أم حرف مد كما هو الحال كما ذكرنا في كلمة (بكر) أو كلمة (المؤمنون)، أو (المؤمنات) أو (المؤمنين)، وإن كان ذلك ليس على وجد الحقيقة؛ لأنَّ في ذلك استحالة.

وقد جعل قسمٌ من العُلماء النون بمنزلة المد واللين، إذ التفت ابن جِنّي المتوفى سنة (392هـ) إلى ذلك، وهو أروع ما أشارَّ إليهِ عندَ بيانهِ إلى حذف النون من (يكن) إذا تعرضت إلى الجزم، إذ جعل النون المحذوفة بمنزلة حرف المد واللين، وهي تضارع هذهِ الحروف بالغُنّة التي بينهما بعدَ أن استدلَّ على أن النون أشبهت حروف اللين حتى حُذِفت كما حُذِفْنَ أنها اذا تحركت لم تُحذف، فاشتركت النون وحروف المد بالسكون؛ لأنَّ الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين، ومذهبه يُشير إلى أنَّ اسقاط حرفين من حروف الكلمة هو إجحاف بحقها[38].

الخاتمة

هذهِ بعض الجوانب التي تعلقت بمسائل تحليل الأبنية الصرفية والمُتمثلة بالتقاء الساكنين في هذهِ الأبنية في لغة العرب، تلك اللغة التي أُتيحُ لها أن تحتفظ بحيويتها طوال قرون كثيرة لما اشتملت عليهِ من قوانين وأنماط من التفكير العلمي الدقيق فصارت تحكمها العلاقات المبنية على المحسوسات وماتمتعت بهِ من مرونة بهذهِ العلاقات، وما أدَلَّ على ذلك من العلاقة بين الحركات والحروف.

إنَّ علينا أن نُذكِّرك أنَّ هناك من المسائل التي أَغنت اللغة وجعلت فيها لغة العرب في أقاليمهم المُختلفة ثم أَثرت اللغة في دراساتها فكان من ذلك الضرورات، وكذلك لغات العرب ولهجاتهم، ومن هنا كان لابُدَّ لنا أن نُعنى بهذهِ اللغات، ولَعَلَّ دراسة التقاء الساكنين في أبنية الصرف تعكس ذلك.

إنَّ إزالة كلفة النطق بالساكن من خصائص ومزايا هذهِ اللغة الشريفة التي أعطتها القدرة على المرونة، وعكست حب العرب لها فعكفوا عليها وأحبوها فكانت بحق ممّا امتلكت وسائل القوة والحيوية والجمال التي جعلتها لغة الابداع القائم على التحليل والجمال.

إنَّ استقراء الأبنية الصرفية ودراستها من حيث العلاقة التي تربط بينها، وما ينتج عن هذهِ العلاقات من موضوعات صرفية تتعلق بالبناء نفسهِ كالتصحيح والاعلال والحذف والادغام وغيرها من الموضوعات التي تقوم على التأويل في توجيه القاعدة وتأويل مايصح جعله قائماً الى التقاء الساكنين أو يمتنع من ذلك مع ذكر القوانين التي تتعلق بالقواعد التي تربط الحروف بعضها بعضاً وعلاقاتها بالحركات التي تؤدي هذهِ وينشأ عنها التقاء للساكنين.

الهوامش

1- يُنظر شرح مختصر التصريف العزي 82.
2- الكتاب 149/2.
3- يُنظر شرح ابن الناظم على الألفية 630.
4- البيت للاضبط بن قريع وهو في خزانة الادب 588/4
5- يُنظر شرح مختصر التصريف العزي 80-81.
6- يُنظر مُغني اللبيب 842/2.
7- ذكر صاحب الانصاف انه بيت مصنوع لطرفة ولم اعثر عليه في ديوانه 0ينظر الانصاف118/2
8- البيان والتبيين 187/2، وضرائر الشعر 111.
9- البيت في الانصاف 117/2ولم ينسب الى قائل 0
10- شرح مراح الأرواح 60.
11- مُغني اللبيب 444/1.
12- شرح شافية ابن الحاجب 354/1.
13- حذف التنوين من (ذاكراً) للضرورة، وقد كُسِرت الراء على الأصل؛ لأنَّ الأصل في تحريك الساكن الأول هو الكسر لما للنفس من سجية وطبع وألفة على حركة الكسرة دون غيرها من الحركات الأخرى، أو انهم استحبوا الكسرة في آخر الكلمة لكي لاتلتبس بالحركة الاعرابية؛ لأنَّهُ لايكون اعراباً إلاّ مع تنوين بعده أو مايقوم مقامه من لام وإضافة، فإذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامه عُلِمَ أنهُ ليس بإعراب، وأما الضم والفتح فقد يكونا اعراباً بلا تنوين. يُنظر البيت في ديوانه203 ،وشرح شافية ابن الحاجب 355/1
14- يُنظر الكتاب 311/2.
15- الكتاب 258/2.
16- الكتاب 278/2. عَدَّ ابن عصفور الأشبيلي هذا البيت من الضرورات، وهو من باب العطف على التوهم فكلمة (سابق) في البيت خفض على توهم الباء في خبر ليس (مدرك) فهم توهموا ما من عادتهِ أن تُزاد الباء في الخبر على أنَّهُ يجوز القول في الكلام: لستُ بمدرك ولا سابق، وهذا في كلام العرب كثير ولهُ نظائر كثيرة أيضاً. البيت في ديوان زهير 287، ويُنظر ضرائر الشعر 280.
17- يمتنع الادغام في الصوتين المُتماثلين عند الاتصال بضمير مرفوع فلا يجوز الادغام في نحو: حللت منعاً لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ في الادغام وجوب تسكين الأول والاتصال بالضمير وجوب تسكين الثاني فتعين الفك، وكذلك يمتنع إذا كان أحد المثلين حرف مد عارض غير مطرد نحو: يعطي ياسر، وأيضاً يمتنع الادغام في الأبنية المُلحقة فالاسم (قردد) مُلحق بجعفر فلا يجوز ادغام المَثَلَين (الدالين) فلو أُدغم لسكنت الدال الأولى ونُقلت حركتها إلى الراء التي قبلها لئلا يلتقي ساكنان فلا يبقى حينئذٍ موازن ما أُلحِقَ بهِ فيتعين فيهِ وفي أمثالهِ الفك ليتبين بذلك كونه مُلحقاً. يُنظر ايجاز التعريف 174، 179، 186.
18- يُنظر شرح شافية ابن الحاجب 358/1.
19- يُنظر الكتاب 387/2.
20- ينظر شرح شافية ابن الحاجب 358/2
21- تصحيح الفصيح وشرحه379
22- يُنظر شرح شافية ابن الحاجب 363/1.

23- الكتاب 160/2.
24- يُنظر الكتا ب 160/2، وشرح شافية ابن الحاجب 361/2.
25- البيت في ديوانه64
26- يُنظر الكتاب 276/2.
27- نفسه 276/2.
28- نفسه 276/2.
29- نفسه 169/2.
30- نفسه 292/2.
31- ينظر باب الاعلال في شرح شافية ابن الحاجب108/3
32- يُنظر المنصف 314/1.
33- نفسه 261/1.
34- ينظر شرح شافية ابن الحاجب339/2
35- شرح شافية ابن الحاجب 340/1.
36- ينظر شرح شافية ابن الحاجب345/2
37- المنصف 228/2.

المصادر والمراجع

1- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الانباري (ت 577هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
2- البيان والتبيين، الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، القاهرة 1960م.
3- تصحيح الفصيح وشرحه،ابن درستويه،تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون،المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية،القاهرة،1998م
4- خزانة الادب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ،بولاق ،مصر ،1299هـ0
5- ديوان ابي الاسود الدؤلي،تحقيق عبد الكريم الدجيلي،بغداد،1954م
6- ديوان جرير،نشر محمد اسماعيل الصاوي ،المكتبة التجارية ،مصر،د0ت
7- ديوان زهير ،دار الكتب المصرية،1944م
8- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك بدر الدين محمد،تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ،دار الجيل بيروت0
9- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت.
10- شرح مُختصر التصريف العزّي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط8، المكتبة الأزهرية للتراث، 1997م.
11- شرح مراح الأرواح، شمس الدين احمد المعروف بديكنقوز من علماء القرن التاسع الهجري، ط3، مطبعة الحلبي 1959م.
12- ضرائر الشعر، ابن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق السيد ابراهيم محمد ، ط1، دار الاندلس، 1980م.
13- الكتاب، سِيبويه، ط1، المطبعة الأميرية، بولاق 1317هـ.
14- مُغني اللبيب عن كُتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الانصاري (ت 761هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مُراجعة سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، د.ت.
15- المنصف في شرح كتاب التصريف، أبو عثمان جنّي (ت 392هـ)، تحقيق ابراهيم مُصطفى، وعبد الله أمين، ط1، مطبعة الحلبي، 1960م.